

حكايكا

في الإدارة والمحاسبة

نبيل الملاح

خلصت في المقال السابق إلى أنه لا بد من ثورة إدارية منظمة ومنظمة تقضي على البيروقراطية والمركزية، وتجعل محاربة الفساد في أول سلم الأولويات، وتقضي على هؤلاء الفاسدين والمفسدين الذين أصبحوا ورماً سرطانياً خبيثاً في جسم الوطن لا بد من استئصاله.

وأتابع في هذا المقال الحديث عن بعض الجوانب المتعلقة بذلك، وتقديم الرؤى والأفكار التي تساعد للمضي قدماً بهذا الاتجاه بعيداً عن التنظير والتبجح.

أبداً من حيث انتهت في المقال السابق فيما يتعلق بوزارة التنمية الإدارية، وأرى أن يتم وضع وإقرار مبادئ عامة وأساسية للإدارة الحكومية تؤدي من حيث النتيجة إلى القضاء على البيروقراطية والمركزية، وأهمها:

١- ترسيخ مبدأ أساسي ومهم وهو أن وظيفة الإدارة الحكومية تتمثل في خدمة الوطن والمواطن، وأن السلطة المنوطة لها تأتي في هذا السياق.

٢- اعتماد مبدأ اللامركزية في عمل الإدارات والمؤسسات وخاصة الخدمية منها، وذلك بوضع أنظمة داخلية لها واضحة لا لبس

٣- تحديد صلاحيات ومهام المعاونين في المستويات كافة بشكل واضح وبنص قانوني ملزم، وليس بتفويض من الوزير أو المحافظ أو المدير يعطيه ميثاقاً واهياً.

٤- العناية الفائقة بتأهيل الموظف العام ليكون ملماً بأليات عمل دائرته والقوانين التي تحكمها وربط ترقيته بذلك.

٥- تفعيل مكاتب الشكاوى لدى الوزارات الإدارية لتكون جديّة ومنتجة، وربطها بمديريات وبنو القربى والخدمة والسمة واليات في هذا السياق ضرورة إعادة النظر بمهام أجهزة الرقابة والتفتيش وأساليب عملها، وكنت قد كتبت منذ أكثر من عشر سنوات عدة مقالات طالبت فيها بمراجعة قوانين إحداهن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهات المركزي للرقابة المالية لتكون أكثر فاعلية وتؤدي وظيفتها في حفظ

المال العام ومنع وقوع خلل وتجاوزات للقانون.

ولأسفل فإن أداء هذه الأجهزة قد تراجع لدرجة أن الفساد اخترقها ووصل إلى داخلها، وأدى ذلك إلى طمس قضايا فساد كبيرة أضرت باقتصاد سورية بل أضرت بسورية وأمنها.

إن أجهزة الرقابة والتفتيش التي تعتبر الجهة الأساسية في كشف حالات الفساد وتحديد الفاسدين والمفسدين، لا بد أن يتم ضبطها ومراقبة عملها وأدائها من السلطة التشريعية، وقد يكون من الأفضل ربطها بمجلس الشعب.

وإني أجد من المفيد إيجاد صيغة محددة لتقديم نتائج عمل أجهزة الرقابة والتفتيش، بإطارها العام، إلى الرأي العام عبر وسائل الإعلام، منعاً لأي محاولة بقصد تجاوز أو إخفاء حالة من حالات الفساد التي أصبحت وللأسف الشديد منتشرة في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها وتحظى بدعم بعض

الناقدين والمتنقذين. وكذلك من المفيد إيجاد صيغة لكشف نتائج الدعاوى المتعلقة بما تحيله أجهزة الرقابة والتفتيش على القضاء. لتكون قضايا رأي

علم. وإن كل ذلك لن يحقق الغاية المرجوة إذا لم يتم العمل بمبدأ «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب» بعيداً عن الولوات والانتماجات، وعلينا أن نترك أن الشخص الذي يصلح لوظيفة ما قد لا يصلح لوظيفة أخرى؛ فكل وظيفة طبيعتها وخصائصها.

إننا بحاجة إلى البحث عن رجال دولة يتمتعون بالمعلم والخبرة والسمة والحسنة لينهضوا بمسؤولية قيادة أجهزة الرقابة والتفتيش، وكذلك مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية.

إننا بحاجة أيضاً وقيل كل ذلك إلى العمل الدؤوب لجعل وترسيخ القضاء ملاذاً آمناً وعادلاً لنا جميعاً حكماً ومحكومين. وللحديث تتمة.

باحث ووزير سابق

«الوطن» تنفرد بنشر أول اختراع جديد للاستغناء عن حوامل الطاقة في إنتاج الكهرباء

يعتمد على الهواء لإنتاج كميات هائلة من الكهرباء

الاختراع معتمد من

أهم مراكز البحث

الوطني ومسجل رسمياً

شيخ صالح؛ يمكن

إنتاج كميات كبيرة

للمعامل من من دون أي

تكاليف



محمود الصالح

مشروع جديد لإنتاج الطاقة الكهربائية من دون استخدام أي من حوامل الطاقة يحدثنا عنه صاحب المشروع أحمد الشيخ صالح قائلاً:

بداية الفكرة في شهر تموز عام ٢٠٠٦ أيام العدوان الإسرائيلي على لبنان كنت رئيس دائرة الحماية في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية دعاني المدير العام عبد المنعم البيم إلى اجتماع عاجل أنا خلة طوارئ للمؤسسة ومن بنود الخطة هو تأمين وتخزين كمية من المحروقات تكفي لعمل القطارات والآليات لمدة ثلاثة أشهر في حال انقطاع مصادر تأمين هذه المحروقات بسبب الحرب أو أي سبب آخر وكنت أنا المسؤول عن وضع هذه الخطة.

بعد تأمين الخطة والوقود اللازم بدأت أفكر في حال انقطاع الوقود أو المحروقات بشكل كامل ما السيل لتأمين طاقة بديلة، الهدف الرئيسي؛ هو إيجاد طاقة بديلة عن المحروقات البترولية بكل أنواعها تكون متاحة ومتوفرة بشكل دائم وفي جميع الظروف والأماكن ولتقلية التكلفة ويمكن استخدامها بشكل عملي بعد دراسة طويلة لكل البدائل ومقارنتها مع المحروقات البترولية كاتلافة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وجريان المياه والسود غير المتاحة في كل الظروف والأماكن، والمحروقات غير البترولية والظروف والأوقات لا يمكن الدائم والمتاح به من أي قوة في العالم ولا يحتاج إلى نقل.

وعن آلية عمل المشروع يقول الشيخ صالح توصلت إلى أفضل الطرق وأسهلها وأقلها تكلفة وإمكانية تصنيها واستخدمها في كل تجاربي وبجني كانت على تعويض الهواء المفقود بشكل يضمن المحافظة على كمية وضغط الهواء المستخدم من الخزان لتحرير البستون أو العنفة وبالتالي استمرار الحركة في مرحلة العمل، وأول نموذج صنعته كان عام ٢٠٠٧ استخدمت فيه الضغط الجوي مع المياه كتجربة ولكن لم ينجح في التطبيق العملي وتابعت تصنيح عدة نماذج في كل مرة كانت تعترضني مشكلة أبحث عن حل لها حتى عام ٢٠١٣ نجحت بأول تجربة عملية وقت تشغيل مولد استطاعته ٣ ك في باستخدام عنفة هوائية كان فيها مصرف العنفة من الهواء أكبر من تعويض الهواء للخزان لأن هدر العنفة من الهواء كبير، وتوقفت عن العمل لفترة بسبب عدم توافر المال اللازم.

رغم توجيه رئيس الحكومة.. و صرف الكشوف لشركة المنفذة

مشروع عقدة كراجات مدخل طرطوس ليس في الخدمة

طرطوس- الوطن

كان أبناء طرطوس وزوارها هي أمل وضع مشروع عقدة الكراجات الجديدة في الخدمة اليوم بعد أن وجه رئيس الحكومة باستكمال المشروع ووضعه في الخدمة خلال شهرين من تاريخ زيارته لطرطوس في ١٥ نيسان الماضي.

لكن المشروع لم يوضع في الخدمة لعدم استكمال الأعمال المتبقية فيه حتى تاريخه رغم صرف الكشوف التي كانت مستحقة أثناء الزيارة ورغم صرف سلفة مالية للشركة المنفذة مقدارها ٤٠٠ مليون ليرة. ومشروع عقدة الكراجات الذي تأخر تنفيذه أكثر من ٦ سنوات يقع في المدخل الجنوبي لمدينة طرطوس ويتكون من (نق - جسر - حركة سطحية) وقد تم التعاقد على تنفيذه مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية الفرع ٣ في حمص بقيمة ٦٥٠ مليون ليرة في بداية

أيلول ٢٠١٠ وحددت مدة تنفيذها ٢٤ شهراً تبدأ من تاريخ المباشرة في ٢٠١٠/٩/٣ أي كان يفترض أن ينجز المشروع ويوضع في الخدمة في ٢٠١٠/٩/٣ إلا أن نسبة التنفيذ حتى زيارة رئيس الحكومة عماد خميس لطرطوس وفق الأعمال المنظم بها كشوف لم تتجاوز ٦٣ بالمائة.. أما الآن وبعد شهرين من تاريخ الزيارة فقد وصلت إلى ٦٨ بالمائة فقط. رئيس دائرة الأشغال سلام هاشم ورئيس دائرة المتابعة مريم علي في مجلس مدينة طرطوس أكدت أن الأمور التي أعاقت تنفيذ المشروع خلال السنوات الماضية تتمثل في التأخير الكبير بصرف الكشوف المستحقة للأعمال المنفذة وعدم تأمين التمويل اللازم في الخطة السنوية السابقة من وزارة المالية. وعن الواقع الحالي للمشروع بعد زيارة رئيس مجلس الوزراء لطرطوس أكد لنا «الوطن» أنه تم صرف جميع الديون المستحقة للشركة المنفذة وتمت زيادة الاعتمادات المخصصة للمشروع، كما تم صرف سلفة مالية مقدارها ٤٠٠ مليون ليرة للإبقاء على وتيرة العمل المرتفعة على أن تستوفي هذه السلفة من الكشوف اللاحقة، وأضافنا: إنه تم



تنفيذ الأعمال التالية من تاريخ الزيارة وحتى الآن (أعمال التصريف المطري للمشروع - أعمال الكوفراج الخشبي لنفق الخروج مع الصب + تصنيح حديد التسليح لنفق الخروج - أعمال عزل لافاف بتبوتيم جدران نفق الخروج-حفریات ترابية لنفق السيارات مع صب طبقة نضافة وقواعد الجدران - تركيب أطراف أنترلوك للمشروع - أعمال حفریات لرامب الدخول والخروج من الكراج - أعمال المنصف لي جسر السيارات - أعمال حفریات مسارات العربات الكهربائية).

وتبلغ قيمة هذه الأعمال ٢٩٠ مليوناً، وبذلك أصبحت قيمة الأعمال المنفذة فعلياً حتى الآن نحو ١,٤ مليار ليرة إذ كانت قيمة الأعمال المنفذة في ٢٠١٧/٤/١٥ (١,١) مليار ليرة. وأشارت إلى أنه تم تشكيل مجموعات عمل بموجب قرار المحافظ لدراسة التوازن السعري للمشروع للأعمال في مادة لاحقة؟

أخيراً

السؤال الذي نعيد طرحه مجدداً، متى سيوضع هذا المشروع في الاستمرار ويتخلص سكان المدينة وزوارها من المعاناة المستمرة منذ سبع سنوات؟ وماذا أيضاً عن مشروع عقدة الشيخ صالح العلي في المدخل الشمالي الذي تأخر كثيراً والذي ستوقف عنده في مادة لاحقة؟

١٨ مليوناً أدوية لمنشآت درعا الصحية

الشبلاق: قريباً حل مشكلة الإطارات لجهات القطاع العام

درعا- الوطن

بين مدير الفرع المؤسسة العامة للتجارة الخارجية في درعا إسماعيل الشبلاق أنه تم عبر الإدارة العامة في دمشق منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه تلبية طلبات المنشآت الصحية في درعا بقيمة إجمالية بلغت ١٨ مليون ليرة سورية، ويتم العمل حالياً على استرجار بقية الأدوية المطلوبة والمتوقع أن تتجاوز قيمتها من المبلغ السابق.

وقال الشبلاق لـ«الوطن»: إنه بالمقارنة يلاحظ أن ما يستجر في العام الحالي سيقوق بقيمته ما تم استرجاره على مدار العام الفائت كله بثلاثة أضعاف، إذ لم تستقدم أدوية في العام الماضي سوى بقيمة ١٢ مليون ليرة سورية، وهذا التحسن أكبر مؤشر إلى تحسن الحالة الأمنية وتوفير الجهات الحكومية للقطع الأجنبي اللازم للتعاقد على الأدوية. وأضاف الشبلاق: إن المؤسسة تسعى إلى تأمين جميع احتياجات جهات القطاع العام من الإطارات بمختلف المقاسات عن طريق معمل حماة (أفاميا) بعد إعادة تشغيله، وبمجموع إجازات الاستيراد للمقاسات غير الموجودة في المعمل، والفرع الآن بانتظار موافقات باحتياج دوائر محافظة درعا من الإطارات بعد أن عم عليها ذلك، علماً أن تلبية هذا الاحتياج سيرفع عن كامل الدوائر المشكلة التي تفرقها لدى شراء الإطارات من القطاع الخاص الذي يجعلها أسيرة لاستغلاله وجشعه في الأسعار لتفرد بالسوق، كما يضمن جودة الإطارات وديمومتها لفترات محددة حسب مدة الصلاحية الفعلية، بيد أن في الأسواق أنواعاً رديئة وبضخها مخزن منذ سنوات طويلة ما يجعلها عرضة للتلف بعد فترة قصيرة وذلك ما يزيد الهدر والأعباء المالية.

لماذا يقتصر تنسيق الخدمات الفنية على الفعاليات الشعبية والحزبية

الفنية بطرطوس الموجه إلى بلدية الجروية برقم/٢٠٢٤/ص ف تاريخ ٢٠١٧/٣/٨، وكتاب مديرية الأوقاف الموجه إلى السيد محافظ طرطوس برقم/١١/١١/٣٦٠ تاريخ ٢٠١٧/٥/١١ - ٢ - مشكورة الخدمات الفنية بطرطوس على الخدمات التي تقدمها لمصلحة تعبيد مداخل منازل جرحى الجيش العربي وطرق ذوي الشهداء والوصلات الطرقية القصيرة والحالات الطارئة، ولكن واقع الحال يظهر أن ورشاتها تضع بعض ما هو مخصص لذلك في غير مكانه كما حصل في مقبرة الجروية. من المؤكد أن حالات كهذه موجودة في أكثر من محافظة وربما أغلبها في محافظة طرطوس.

عبد اللطيف عباس شعبان عضو مشارك في اتحاد الصحفيين السوريين

الرسمية هي الأدرى والأكثر اهتماماً بالمصلحة العامة من الجهات الشعبية، رغم أهمية دورها حال خلوه من بعض الأخطاء غير المدركة وغير المسؤولة. وإذا تم الرد بأن هذا التنسيق قائماً ولكنه سقطت سهواً الإشارة إليه، أقول لا إنه غير قائم، دليل أن مديرية الخدمات الفنية بطرطوس وضعت كمية من الكروتين والمجبول الزفتي (أواخر عام/٢٠١٥/-) وكان ذلك ضمن فترة التوقف عن الصيانة. ضمن مقبرة قرية الجروية /منطقة صافيتا/ الواقعة على عقار مستقل رقم/٢٢١٣ /، التي تضم قبور الشهداء، وملكيته عائدة لوزارة الأوقاف - وقد تم ذلك بالتنسيق مع عضو مجلس محافظة، ومن بسمون أنفسهم فعاليات شعبية، بقصد إلغائها وتحولها إلى ساحة أمام بناء خاص متاخم - من دون أي

لماذا يقتصر تنسيق الخدمات الفنية مع الفعاليات الشعبية والحزبية وأعضاء مجلس المحافظة في كل منطقة، وبعد إقرارها تتم إحالتها إلى المديرية (أي الخدمات الفنية) ليصار إلى إعداد الدراسة اللازمة لها وإجراءات الإعلان والتعاقد والتنفيذ من قبلنا..... وجاء في الفقرة الخامسة..... إلى أن تم مؤخراً في عام/٢٠١٦/اختيار مجموعة من طرق ضمن قطاع منطقة الدريكيش فقط، من أعضاء مجلس المحافظة عن منطقة الدريكيش، وجاء في خاتمة المادة... جراء غلاء الأسعار اقتضت الخطط على صيانة الطرق الخدمية الرئيسية، وبعض الحالات الطارئة، وتنفيذ الوصلات الطرقية القصيرة، ومداخل المنازل التي تخص جرحى الجيش العربي السوري (حالات الشلل و العمى الكلى) وطرق ذوي الشهداء. في ضوء ما سبق أشير إلى ما يلي:

أقرأ صحيفة «الوطن» يوماً، إذ إنني مشترك فيها لأنني لست أنهار - فعلاً - عن على الوطن، ويسرني أنني كنت من الذين تلقوا دعوة شخصية لحضور حفل افتتاح مكتبها في طرطوس قبل سنوات وبعد:

تعقيب ومتابعة لموضوع الطرق الزراعية المتوقفة بطرطوس - لقد قرأت بإمعان المادة الموجودة في ص ٨ من العدد رقم ٢٦٦٦ الصادر يوم الخميس ٢٠١٧/٦/٨، والتي تحمل عنوان «لماذا توقفت صيانة وتنظيف الطرق الزراعية بطرطوس»، وأستمتح أن أعقب على هذه المادة بما يلي: جاء في متن الفقرة الرابعة من المادة ما يلي: «يؤكد مدير الخدمات... توضع بداية كل عدة طرق في المنطقة الواحدة.... ويتم اختيار الطرق ضمن كل مجموعة بالتنسيق